الجمهورية الإسلامية الموريتانية

شرف - إخاء - عدل

وزارة الاقتصاد والمالية

تقرير حول تنفيذ القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية

(ملحق بمشروع قانون المالية لعام 2025)

نوفمبر 2024

الفهرس

1. مقـدمـــة 3

2. حصيلة تنفيذ القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية 4

1.2 إصلاح الميزانية 4

1.1.2 كتلة الأجور 4

2.1.2 لامركزية وظيفة بدء مسار النفقة العمومية (مصالح الإرسال) 4

3.1.2 مراجعة تبويب الميزانية 5

4.1.2 زيادة ملحقات قانون المالية 5

5.1.2 تشغيل النسخة الجديدة من نظام "الرشاد" 5

6.1.2 ميزانية البرامج 6

7.1.2 برمجة الميزانية متعددة السنوات 6

2.2 المحاسبة وتسيير السيولة 8

3.2 متابعة مسار وضع محاسبة الممتلكات 9

4.2 تسيير الدين الخارجي 10

5.2 الرقابة 11

6.2 التصور والدراسات: إعداد المخطط الرئيسي لإصلاح المالية العامة 11

1. مقـدمــة

يحدد القانون رقم 2018-039 بتاريخ 9 أكتوبر 2018 المتضمن القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية المبادئ ذات الصلة بإعداد وتنفيذ ومراقبة الميزانية العامة والمحاسبة العمومية وكذلك مسؤوليات الوكلاء المتدخلين في تسيير المالية العامة. و يوضح اعتماد هذا القانون الرغبة المشتركة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في جعل تسيير المالية العامة أكثر شفافية وأكثر كفاءة، وتزويد موريتانيا بالأدوات اللازمة لتنفيذ الإصلاحات في هذا المجال.

و يشكل هذا القانون، من منطلقات عدة، النص الأساسي للمالية العمومية في موريتانيا، و يسعى إلى تحقيق الأهداف الرئيسية التالية: (1) تحديد الإطار الجديد لميزانية الدولة ومحاسبتها و (2) هيكلة النفقات فيما يتعلق بالسياسات العامة لتترجم إلى برامج عمومية.

وسيتم تنفيذ الإصلاحات الواردة في هذا القانون بطريقة تدريجية، مما سيتيح الوقت اللازم لتلبية جميع المتطلبات الأساسية اللازمة لتنفيذ هذا النوع من الإصلاحات.

يتم إعداد هذا التقرير السنوي، ذي الصبغة الإعلامية، وفقاً لأحكام المادة (78) من القانون المذكور. وليس المقصود منه تغطية جميع النشاطات التي قيم بها بالتفصيل، ولكنه يهدف إلى تقديم لمحة عامة عن مستوى تنفيذ الإصلاحات الواردة في هذا القانون، حيث يقدم ملخصا لأهم الإجراءات التي قامت بها الوزارة في إطار العملية التحضيرية للتطبيق الكامل لهذا القانون النظامي.

فعلى الرغم من الظرفية التي تميزت بموجات متتالية من وباء كوفيد-19، مما جعل الاجتماعات وإجراءات التنسيق صعبة للغاية، والصعوبات الفنية الأخرى، واصلت وزارة المالية تنفيذ الإصلاحات والإجراءات الرامية إلى تعزيز وتحسين إدارة المالية العامة.

2. حصيلة تنفيذ القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية

1.2 إصلاح الميزانية

1.1.2 كتلة الأجور

في إطار جهود ترشيد وضبط نفقات العمال، شرعت وزارة المالية عام 2021، بالتشاور مع الوزارات الفنية، في توزيع كتلةالأجور حسب المواقع الإدارية والجغرافية للانتداب الفعلي للوكلاء، وبالتالي وضع حد لتجميع هذه النفقات كلياً أو جزئياً على مستوى الفصول المخصصة لدواوين الوزارات. ويشكل هذا الإجراء مقدمة لوضع الميزانيات البرامجية، وأداة أساسية لمراقبة وتحسين جودة التوقعات لهذه الفئة من نفقات الميزانية. و قد تم تطوير أداة ميزانوية متوسطة المدى لاستخدام ونفقات الموظفين في عام 2024.

وفي نفس الوقت، تم تحديد آجال نشر قسائم صرف رواتب الموظفين العموميين وعقدويي الدولة والمؤسسات العمومية والبعثات الدبلوماسية بموجب المقرر رقم 987/و.م/م.ع.م/2021، بتاريخ 16 أغشت 2021.

وفي عام 2022، تمكن الولاة والحكام، وهم آمرون ثانويون بالصرف، من الوصول إلى نظام معلومات إدارة الرواتب المسمى (الراتب) من خلال هواتفهم المحمولة وأدوات المراقبة المباشرة الأخرى. ويتيح لهم هذا الوصول التحقق الدائم من وضع جميع الموظفين العموميين ووكلاء الدولة التابعين لمختلف الإدارات والمؤسسات العاملة في الولايات والمقاطعات.

2.1.2 لامركزية وظيفة بدء مسار النفقة العمومية (مصالح الإرسال)

في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز الإصلاح المتعلق بـ لا مركزية وظيفة الأمر بالصرف، تم اتخاذ خطوة جديدة في سنة 2021 بإسناد وظيفة مباشرة الإنفاق العمومي إلى المديريات المركزية المستفيدة من اعتمادات الميزانية. ويهدف إلغاء مركزية هذه الوظيفة، التي كانت سابقا على المستوى الحصري للمديرية الإدارية والمالية لكل وزارة، إلى وضع المديريات المركزية المسؤولة عن تنفيذ السياسات والمصالح العمومية في قلب تنفيذ الميزانية، من أجل مراقبة أفضل للموارد المالية المخصصة لإداراتهم، وجعلهم مسؤولين أكثر من ذي قبل عن هذه المخصصات.

وهكذا، تم جعل المديريات المركزية "خدمات إرسال" لجميع النفقات المتعلقة باعتمادات الميزانية الخاصة بها. وقد تم تعزيز هذه العملية طوال عام 2022 بتوجيهات جديدة وستستمر تدريجياً

حتى التنفيذ الكامل لميزانيات البرامج وتعيين مسؤولي البرامج الذين سيعنون بتحقيق الأهداف المرسومة لبرامج الميزانية. وتشكل هذه الإصلاحات جزءا من زيادة المسؤولية على عاتق مسيري الاعتمادات المالية و تغيير نمط تسيير الميزانية.

3.1.2 مراجعة تبويب الميزانية

تمت مراجعة تبويب الميزانية في نوفمبر 2022، لمواءمته مع النظام المحاسبي للدولة وليتكيف مع أجزاء الميزانية التي حددها القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية، مع إدخال تصنيفات الميزانية المنصوص عليها ، وهي، من بين أمور أخرى، التصنيف البرامجي و التصنيف الجغرافي.كما تم وضع دليل لاستخدام هذا التبويب في عام 2023.

وقد أنشئ هذا التبويب بموجب "المرسوم رقم 01179/و.م، بتاريخ 11 نوفمبر 2022 المتعلق بالتبويب الميزانوي والمحاسبي للدولة". و يجري حاليًا تحديث هذا التبويب، حيث تم إعداد مسودة المقرر.

4.1.2 زيادة ملحقات قانون المالية

بالإضافة إلى التقرير الاقتصادي والمالي وتقرير النفقات الضريبية لعامي 2021 و 2022 وتقرير المؤسسات العمومية في موريتانيا لعامي 2021 و 2022 و تقرير العمليات المالية للدولة للنصف الأول من عام 2024؛ تم إعداد وثيقة البرمجة على المدى المتوسط للأعوام 2024-2026 و2025-2027 واعتمادها من قبل مجلس الوزراء.

5.1.2 تشغيل النسخة الجديدة من نظام "الرشاد"

تم إطلاق نظام "الرشاد" في عام 2021. ويشكل هذا النظام الجديد، الذي يستجيب للمعايير الدولية، أداة حديثة لتنفيذ إصلاح المالية العمومية. وبفضل هذه الخصائص التكنولوجية والتشغيلية، فإنه يسهل بشكل خاص الانتقال من ميزانية الوسائل إلى ميزانية البرامج، كما يسمح بالامتثال لمتطلبات الشفافية والأمان وإعداد التقارير.

وفي سنة 2022، أدخل نظام رشاد آلية لمراقبة أداء الفاعلين في سلسلة الإنفاق، وفق معايير محددة مسبقا مرتبطة بمتوسط مدة معالجة الملف، وجودة واكتمال الإدارة الإلكترونية، والملفات المرفوضة أو الملغاة وغيرها. وتهدف هذه الآلية إلى تعزيز مراقبة أداء شبكة المحاسبين والمراقبين الماليين على مستوى القطاعات لتحديد احتياجات التدريب والإصلاح.

6.1.2 ميزانية البرامج

تمت مراجعة مشاريع البنية البرامجية للوزارات المعدة لجميع الوزارات اعتمادا على هذا الإطار المعياري.
وبعد إدخال هذه النسخة الأولى من الهيكل البرامجي للإدارات الوزارية، تم اختيار أربع وزارات تجريبية في عام 2024 لتجربة إعداد ميزانية البرامج وتسيير الميزانية البرامجية. وستسمح هذه التجربة بإجراء تقييم أفضل لمجموعة المعايير ودرجة اكتمال المتطلبات الأساسية المنجزة. كما تم وضع خطة تجريبية ومؤازرة الوزارات التجريبية.

وخلال المرحلة التجريبية لإصلاحات الميزانية المخطط لها للفترة 2024-2025، أنشأت وزارة المالية لجنة مسؤولة عن قيادة التحول إلى قانون مالية لعام 2026 معد وفقا لمقتضيات القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية، برئاسة المدير العام للميزانية.

وتمهيدا لإدارة علاقة الفاعلين العموميين بتسيير ميزانية البرامج، تم في أكتوبر 2024 إعداد مشروع قانون المؤسسات العمومية الذي يلغي ويحل محل الأمر القانوني رقم 90-09، بتاريخ 4 أبريل 1990 المتضمن النظام الأساسي للمؤسسات العمومية والشركات ذات الاقتصاد العمومي والمنظّم لعلاقات هذه الكيانات مع الدولة، وسيتم عرضه قريبا أمام مجلس الوزراء.

7.1.2 برمجة الميزانية متعددة السنوات

في إطار العملية المتواصلة لتحديد متطلبات إعداد ميزانية البرامج، قامت وزارة المالية سنة 2021 بعدة دراسات أسفرت عن تطوير عدة أدوات، أهمها: (i) برمجة الميزانية متعددة السنوات، دليل الوزارات والمؤسسات؛ (2) دليل تفعيل مشاريع الأداء السنوية؛ (3) دليل تفعيل تقارير الأداء السنوية. كما تم تنظيم تكوينات على استخدام هذه الأدوات لصالح مسؤولي القطاعات.

تم إصدار أول وثيقة برمجة ميزانية متوسطة المدى ساعدت في إعداد الميزانية في عام 2022، مما أتاح إرفاق أسقف النفقات بتعميم إعداد قانون المالية. وتم نشر الإصدارات الأولية من هذه الوثيقة عبر الإنترنت على موقع وزارة المالية.

تحدد وثيقة برمجة الميزانية متوسطة الأجل سياسة الميزانية الحكومية متوسطة المدى. ويتم إعدادها لثلاث سنوات. وتتضمن استعراض التطورات الأخيرة في مجاميع الاقتصاد الكلي والميزانية. وتتكون هذه الوثيقة من جزأين: إطار الميزانية متوسط الأجل وإطار النفقات متوسط الأجل. تم إعداد هذه الوثيقة في عامي 2023 و2024 لتغطي الأعوام 2023-2024-2025-2026 و2027.

وتتولى المصالح الوزارية، من جانبها، مسؤولية إعداد أطر النفقات متوسطة المدى الخاصة بها الناشئة عن استراتيجياتها والمنسجمة مع استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك ومع التوجهات الاستراتيجية والسياسية ذات الأولوية لبرنامج رئيس الجمهورية.

وفي هذا السياق، قامت الوزارة المنتدبة لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلفة بالميزانية، بإعداد أول إطار قطاعي متوسط الأجل للنفقات في أكتوبر 2024، يقدم تخطيطا واضحا للموارد والنفقات، بما يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية للحكومة وأولويات التنمية المستدامة. ويضع إطار النفقات القطاعي متوسط الأجل هذا في الصدارة النهج القائم على النتائج، والذي يضمن إدارة أفضل للأداء وتعزيز الشفافية وانضباط الميزانية.

وقد أنشأت وزارة المالية لجنة خاصة، تضم ممثلين عن المصالح المكلفة بالإيرادات (المديرية العامة للضرائب والمديرية العامة للجمارك)، والمديرية العامة للميزانية، والمديرية العامة للخزينة والمحاسبة العمومية، من أجل وضع إطار الميزانية على المدى المتوسط بالتنسيق مع وزارة الاقتصاد، لضمان الاتساق العام لهذا الإطار مع قطاعات الاقتصاد الكلي الأخرى.

التحديث المستمر وإثراء تطبيق "التحضير": تواصلت الجهود المبذولة لتحسين التطبيق المعلوماتي الخاص بإعداد قانون المالية (التحضير). ففي سنة 2022، تمت التجربة الأولى لإعادة تنظيم مكونات ميزانية البرامج (في إطار مجموعة من فصول الميزانية) وفقا للشكل المنصوص عليه في القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية.

إنشاء الإطار المرجعي المتعلق بالبنية البرامجية: يجري وضع اللمسات الأخيرة على التسيير البرامجي على أساس الدراسات التي تم إنجازها بالفعل ومشاريع الأدلة المعدة من أجل التحديد الرسمي للإطار التنظيمي المعياري المرجعي الذي يجب تطبيقه من قبل جميع الفاعلين في هذا الإصلاح الكبير. وللقيام بذلك، طورت وزارة المالية نموذجًا لتوقعات الميزانية ووضعت له دليل مستخدم ودليلًا آخرلإعداد جدول العمليات المالية للدولة، لمواكبة هذه الأداة المساعدة على اتخاذ القرارات، وتمكين المصالح الفنية من القيام بأنشطة التنبؤ بالميزانية بشكل أفضل. وقد تم إعداد هذا النموذج واستخدامه في توقعات الميزانية لقانون المالية 2024 وتوقعات الأعوام 2025 و2026. ويجري حاليا تقييم هذه التجربة بهدف تحسين تلك الأداة لدعم جميع عناصر إطار الميزانية.

وضع أدوات لإعداد الميزانية وتنفيذ الاستثمارات لعدة سنوات: وقع وزير المالية على أمر يحدد القواعد المطبقة على إدارة اعتمادات الالتزام واعتمادات الدفع. كما تم تنظيم ورش عمل تدريبية في عام 2024 لفائدة أطر وزارة المالية. تجدر الإشارة إلى أن نظم المعلومات الحالية لإعداد الميزانية وتنفيذها لم يتم تكييفها بعد مع ميزانية البرامج الموزعة إلى إجراءات وأنشطة. ومع ذلك، فقد تم البدء في مراجعة المواصفات المطلوبة لتكييف هذه النظم لتأخذ في الاعتبار جميع

الوظائف الواردة في الإصلاحات. و سيتم اختبار النظم الذي تم تكييفها مع الميزانية في عامي 2024 و2025 ليتم استخدامها رسميًا في عام 2026.

2.2 المحاسبة وتسيير السيولة

تم اكتمال تطوير التطبيق المعلوماتي الخاص بمسك الدفاتر وإعداد البيانات المالية، حيث تم الانتهاء من المرحلة الأولى من نظام المعلومات الجديد (**أرقم**) في عام 2021 ووضعها قيد التنفيذ في 2022 مما أتاح الوصول إليها لجميع المستخدمين، بمن فيهم معظم المحاسبين في الداخل والخارج.

واستمر تطبيق النظام على بقية الوظائف المحاسبية خلال سنتي 2023 و2024. ويشكل ذلك أحد المتطلبات الفنية اللازمة لسلاسة تنفيذ الميزانية وتقليص آجال السداد بهدف إدخال المحاسبة على أساس الاستحقاق.

وبالفعل تم تطبيق نظام المعلومات المحاسبية (**أرقم**) على المستوى المركزي وفي دوائر المحاسبة الوزارية.

وقد تم ربط هذا النظام مع نظامي "رشاد" و"جبايه" التابع للمديرية العامة للضرائب ونظام معلومات البنك المركزي. وعلى مستوى محاسبي الجماعات المحلية، تم أيضًا نشر نظام معلومات "سجل" في جميع الدوائر المحاسبية باستثناء البلديات الريفية. وتم تنظيم دورات تدريبية حول النظام الجديد لفائدة مختلف المستخدمين، وذلك بالتعاون مع المديريات الوصية على مستوى وزارة الداخلية واللامركزية.

ويتمتع هذا النظام بوظيفة مزدوجة: (1) إدارة عمليات المديرية العامة للخزينة والمحاسبة العمومية من حيث تحصيل وصرف عمليات الدولة، ومسك سجل المودعين في خزينة الدولة وتسيير السيولة؛ (2) نظام مسك العمليات المحاسبية. وفي الوقت نفسه، تم تنظيم العديد من ورش العمل للمشاركة والتفكير منذ عام 2021، إحداها حول "أدوات تقييم حسابات الدولة التي سيتم تنفيذها في موريتانيا"، وأخرى حول "المراجعة والجودة المحاسبية".

لامركزية الإدارة المحاسبية للدفع: تم تعيين محاسبين عموميين للدفع على مستوى جميع القطاعات الوزارية. والهدف الرئيسي من هذا الإجراء هو تخفيف عبء العمل عن المسدد العام السابق للخزينة، وتعزيز جودة الرقابة المحاسبية.

3.2 متابعة مسار وضع محاسبة الممتلكات

وتتعلق الإجراءات الرئيسية المتخذة في هذا المجال بما يلي: (1) إنشاء أدوات معلوماتية متنقلة للتعداد وقاعدة بيانات نشطة؛ (2) إجراء مسح لقيمة العقارات في نواكشوط، مما سيسمح بتحديد قيمة الممتلكات التابعة للدولة؛ (3) إجراء مرحلة جرد تجريبية لعقارات وزارة المالية في نواكشوط وروصو ونواذيبو وكيفة، مما سمح بجرد 216 عقارا.

محاسبة أصول الدولة: الهدف من هذا الإجراء هو دمج أصول الدولة في المحاسبة العامة. ويتم تصنيف وجرد الأصول سواء المنقولة أو غير المنقولة. يتم تسجيل العقارات مباشرة، في حين يتم تسجيل الممتلكات المنقولة إذا تجاوزت قيمة حدية قدرها 500.000 أوقية (أو 1.000.000 أوقية مؤقتًا).

جرد الأصول: منذ عام 2022، يجري جرد أصول الدولة، مع إعطاء الأولوية لنواكشوط. ويشمل الجرد الأصول العقارية، من الطرق إلى المباني، ويتم تقدير قيمتها لإدراجها في الميزانية العمومية الافتتاحية للدولة.

تقييم الأصول: يتم تقييم الأصول بقيمتها التاريخية أو قيمتها السوقية إذا لم تكن الأولى متوفرة. وإذا كانت العقارات في حالة جيدة فإنها تأخذ قيمة أعلى، في حين يتم خفض قيمة العقارات المتهالكة.

نظام المعلومات ومحاسبة الأصول: يعين معرف فريد لكل أصل من أجل المراقبة الفعالة. ويتم إدخال المعلومات في نظام معلوماتي يربط الوزارات المختلفة ويسمح بإدارة الأصول بصفة مركزية.

الجهات المعنية: تم إنشاء عدة لجان لضمان مراقبة وتنفيذ محاسبة الأصول، بما في ذلك ممثلون عن وزارة المالية والخزينة العامة والوزارات الأخرى ذات الصلة.

الخطوات المستقبلية: وتشمل جرد الأصول في جميع المناطق، وتدريب الفاعلين، وتكامل أنظمة المعلومات لتحسين محاسبة أصول الدولة.

وقد تمت مراجعة الإطار المحاسبي المعياري واستكماله، كما خضع نظام المعلومات لإصلاح تكنولوجي وتم إثراؤه بوظائف جديدة، وتم تحديد إجراءات العمل وتحليلها، وبدأت أعمال التنقيح المحاسبي.

تم تحديث النظام المحاسبي للدولة بما يتوافق مع تبويب الميزانية (المقرر رقم 2022/01180/م.ع.خ.م.ع/و.م، بتاريخ 11 نوفمبر 2022 المتعلق بالموافقة على النظام المحاسبي للدولة وفقا للنظام المحاسبي العام والمتكيف مع خصوصيات الدولة وتبويب ميزانية الدولة).

ولإعداد الميزانية الافتتاحية للدولة، تم البدء بعمليات محاسبة الدين الخارجي وتسوية الحسابات المالية وإعداد قائمة الأصول.

4.2 تسيير الدين الخارجي

قامت وزارة المالية بتطوير استراتيجية الدين متوسطة الأجل 2024-2026، من أجل تحقيق التركيبة المرغوبة لمحفظة الدين العام، والتي تعكس أفضليات الدولة من حيث التكلفة والمخاطر.

وتتمثل أهداف هذه الاستراتيجية في ما يلي: (1) تلبية الاحتياجات التمويلية للدولة والتزامات السداد المستقبلية بأقل التكاليف الممكنة على المدى الطويل، مع تقليل مخاطر الديون إلى الحد الأدنى؛ (2) تعزيز تطوير سوق الأوراق المالية العامة؛ (3) تفضيل استخدام التمويل الميسر لتمويل البرنامج التنموي.

إصدار النشرة الإحصائية للديون: في إطار جهود تحسين الشفافية في تسيير الدين العام، أصدرت وزارة المالية نهاية عام 2021 أول نشرة إحصائية للدين العام وفق المعايير الدولية. كما قامت الوزارة بإعداد ونشر نشرات إحصائية نصف سنوية تحتوي على معلومات حول رصيد وخدمة الدين الداخلي والخارجي والعمليات المتعلقة به لسنة 2023. ويشكل هذا الإجراء عملية مستمرة تتكرر كل عام. وتتعلق آخر نسخة تم إعدادها من هذه النشرة بالربع الثاني من عام 2024.

و من أجل ضمان التسيير الفعال للديون الخارجية، والتمكن من إعداد ملحقات قوانين المالية المنصوص عليها في القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية، تم تحديث برنامج نظام التسيير المعلوماتي للدين في عام 2023 ويجري حاليًا الحصول على نسخته الجديدة لإجراء تحليل أفضل لقدرة تحمل الديون . وفي هذا الإطار، تم إحداث وتنشيط اللجنة الوطنية للدين العام سنة 2023 من أجل مواءمة المعطيات اللازمة للأداة التحليلية لاستراتيجية تسيير الدين العام متوسطة المدى.

كما تم تحديد إجراءات مراقبة ديون الشركات العامة بمقرر من وزير المالية رقم 0959، بتاريخ 2023/10/19.

5.2 الرقابة

إقرار قوانين التسوية النهائية لموازنة الدولة للأعوام 2020 و2021 و2022 وتطوير مشروع قانون التسوية النهائية لموازنة سنة 2023: تطبيقا لأحكام المادة 69 من القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية، اعتمدت الجمعية الوطنية قوانين التسوية النهائية لميزانية الدولة للأعوام 2020 و2021 و2022، وسيحال مشروع قانون التسوية النهائية لميزانية عام 2023 إلى مجلس الوزراء والبرلمان خلال عام 2024.

وفقا لأحكام المادة 44 من القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية، يحدد قانون التسوية نتائج محاسبة الميزانية والمحاسبة العامة للسنة المالية المعنية. وهو بذلك يشكل وسيلة لمراقبة مدى امتثال الميزانية المنفذة للتفويضات البرلمانية لتلك السنة.

ومن أجل وضع المتطلبات الأساسية ومراقبة الميزانية وفقًا للقانون النظامي المتعلق بقوانين المالية ، تم إعداد واعتماد المقرر رقم 867/و.م، بشهر سبتمبر 2023، وهو الإطار المتعلق بالرقابة الداخلية على الميزانية. ويحدد هذا المقرر الإطار المرجعي لهذه الرقابة التي يجب أن يتم إنشاؤها على مستوى جميع القطاعات. وقد نظمت دورة تكوينية في هذا المجال لأطر الوزارة في الفترة من 21 إلى 24 أكتوبر 2024. بالإضافة إلى ذلك، تم اعتماد المقرر رقم 747/و.م، بتاريخ 2023/07/13، والمتعلق بالإطار المرجعي للرقابة المحاسبية الداخلية للدولة.

كما تم وضع منهجية الموافقة على التصريح بالمخاطر المالية بمقرر من وزير المالية رقم 0949 بتاريخ 2023/10/13. ويندرج هذا المرسوم في إطار ضبط مخاطر الميزانية.

6.2 التصور والدراسات: إعداد المخطط الرئيسي لإصلاح المالية العامة

تم تطوير المخطط الرئيسي لإصلاحات المالية العامة والتحقق من صحته من قبل اللجنة الفنية لتنسيق ومراقبة الإصلاحات. كما تم تقسيم خطة التنمية المستدامة الخاصة هذه إلى ثمانية (8) مجالات رئيسية: (1) تجديد أطر ميزانية ومحاسبة للدولة؛ (2) تعزيز الاستغلال الأمثل لتعبئة الموارد الداخلية للدولة؛ (3) تحسين تسيير العمليات المالية للدولة؛ (4) تحديث الإدارة المالية؛ (5) تعزيز ومواءمة إجراءات الرقابة والمراجعة في وزارة المالية؛ '6) تكامل نظام معلومات تسيير المالية العامة؛ (7) تعزيز قدرات الاتصال؛ (8) تنسيق وتوجيه عملية الإصلاح.

وقد قيم بتحديث خطة عمل لتنفيذ المخطط الرئيسي في عام 2024 و وضعت الأدوات الإدارية لتنفيذها. كما تم إنجاز تقارير تنفيذه ونشرها على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية للأعوام 2021 و2022 و2023 وكذلك في 30 يونيو 2024. واعتمدت استراتيجية اتصال كما يجري وضع خطة اتصال جديدة في صيغتها النهائية لتحسين رؤية الإصلاحات ومواكبتها.

الخاتمة

يتضمن القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية إصلاحات هيكلية عدة. وحتى الآن، تم إحراز تقدم ملحوظ في العديد من الجوانب التي يغطيها هذا التقرير، ومع ذلك، لا يزال يتعين وضع هذه الآليات الجديدة موضع التنفيذ واختبار تطبيقها لتحقيق تحول متحكم فيه نحو الميزانية القائمة على الأداء والمحاسبة العامة المسايرة للقانون النظامي المتعلق بقوانين المالية. ويجدر أن نذكر هنا أن الأحكام الانتقالية للقانون النظامي المتعلق بقوانين المالية حددت عام 2026 كموعد نهائي للانتقال إلى وضع ميزانية البرامج. وبالتالي فإن عملية إعداد قانون المالية لسنة 2026 يجب أن تبدأ في شهر إبريل من العام 2025.